الخصخصة وأثرها على العمالة بالقطاعات الإنتاجية العامة في السودان دراسة حالة شركة الخطوط الجوية السودانية

Privatization and its impact on employment in the general productive sectors in Sudan Sudan Air Condition Study

د.محاسن عثمان محمد حاج نور، كلية السلامة للعلوم والتكنولوجيا- السودان

ملخص: يهدف البحث لدراسة وتحليل أثر الخصخصة ومعرفة الآثار الإيجابية والسلبية علي العمالة السودانية بشركة الخطوط الجوية السودانية، تكتسب الدراسة أهميتها من أهمية الدور الذي تلعبه عملية الخصخصة في أداء الواجبات التي لم يستطيع القطاع الحكومي بأدائها وتوفير التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية الكبرى، تمثلت فروض الدراسة في أن عدم إشراك الفئات العاملة مسبقاً بالقطاع والتركيز علي ذوي الكفاءة فقط يزيد من معدلات البطالة، اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، التحليل الإحصائي SPSS كأداة لتحليل الاستبيان المكون من 150 استمارة تم توزيعها وجمعها كاملة، بنسبة 100%، توصلت الدراسة لنتائج منها أنَ الخصخصة تساهم في ارتفاع معدلات البطالة، من التوصيات ضرورة العمل علي إيجاد بيئة اقتصادية جاذبة للقطاع الخاص ، إعداد الدولة خطة محكمة لتنفيذ عملية الخصخصة.

الكلمات المفتاحية: الخصخصة، الخطوط السودانية، البطالة، الفرد النشط.

Abstract: The research aims to study and analyze the impact of privatization and to know the positive and negative effects on Sudanese labor in Sudan Airways Company. The study is important because of the importance of the role played by the privatization process in the performance of duties that the government sector was unable to provide and self-financing for large government projects. The categories that are already operating in the sector and focus on the competent people only increase the unemployment rates. The study followed the historical and descriptive analytical method, the statistical analysis SPSS as a tool for analyzing the questionnaire consisting of 150 forms distributed and collected Has any %100, the study found that the results of the privatization of which contribute to high rates of unemployment, the recommendations of the need to find a private sector an attractive economic environment, the preparation of the State Court plan for the implementation of the privatization process.

Keywords: Privatization, Sudan Airlines, Employment, active individual.

مقدمة:

إن سياسة الخصخصة هي مصطلح حديث نسبيا وقد أشارت الكتابات الاقتصادية التي عالجت الخصخصة إلى أكثر من مسمى فقد قيل "الخصخصة" أو "التخصص" وكلها مفردات تفيد حالة انتقال الملكية من المؤسسات الحكومية "القطاع العام" إلى القطاع الخاص وتشير الخصخصة إلى النطاق الأوسع لإدخال قوى السوق آليات العرض والطلب والمنافسة إلى اقتصاد الدولة.

كما تعرف بأنها تحويل الملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص بشرط أن تتحقق السيطرة الكاملة للقطاع الخاص فالخصخصة لا يوجد لها مفهوم دُولي متفق عليه حيث يتفاوت مفهوم هذه الكلمة من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخري ولكن يمكن تعريفها بأنها فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية لتحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدمات الاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، فقد أصبح الناس يرجعون المشاكل الاقتصادية إلى تدهور القطاع العام وفشله الأمر الذي دفع الكثيرون إلى الاهتمام بموضوع الخصخصة باعتبارها سياسة ناجحة في التخلص من مشاكل المجتمع وقد تم تطبيق سياسة الخصخصة في كثير من دول العالم والسودان واحدة ضمن من بينها.

مشكلة البحث:

تعد الخصخصة من السياسات التي استخدمت لإعادة هيكلة الاقتصاد السوداني، لمعالجة ضعف الإنتاج والمردود الاقتصادي لمؤسسات القطاع الخاص، تتمثل مشكلة البحث في أنَ القطاع العام يمتاز بكثرة الأجهزة والمؤسسات التابعة له، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الخدمة العامة والسلع التي ينتجها في ظل غياب فرص المنافسة التي تستند إلى آلية السوق، فقدان المعايير الاقتصادية لتقييم أداء المشروعات الحكومية إضافة إلى التخلف الإداري قلة الابتكار والتجديد واختيار التكنولوجيا المناسبة تنحصر مشكلة البحث في الآتي:

ما هي الآثار الإيجابية والسلبية نتيجة لتطبيق سياسة الخصخصة على العمالة السودانية؟

فرضيات البحث:

-تؤدي عملية الخصخصة إلى زيادة معدلات البطالة.

-إنّ القطاع الخاص أكفء من الدولة في إدارة المؤسسات ورفع كفاءتها.

-الخصخصة تساعد الدولة على تركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة.

-العمل بالقطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من العمل بالقطاع العام.

-يوفر القطاع الخاص التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية الخصخصة في تطوير الأداء والخدمة العامة ودعم النشاطات ذات القيمة الإنتاجية العالية وجذب الاستثمارات وتحسين فرص العمل وتحقيق التنمية المتوازنة ومحاولة إزالة العبء الضريبي وتحريك القطاعات المعطلة وزيادة الطاقات، كما تعتبر سياسة الخصخصة من السياسات المهمة حيث تعمل على أداء الواجبات التي لم يستطيع القطاع الحكومي بأدائها، توفير التمويل الذاتي لتمويل المشروعات الحكومية الكبرى تشجيع القطاع الخاص ليقود عملية التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

-يهدف إلى التعرف على عملية الخصخصة وأثرها على العمالة السودانية.

-توضيح إيجابيات وسلبيات سياسة الخصخصة على العمالة السودانية.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، جمع المعلومات من خلال الاستبيان والمصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

1.دراسة بعنوان أثر الخصخصة على إدارة وتطوير المنتجات بالتطبيق على الشركات الأردنية، تقديم الطالب إبراهيم عواد أبو فلاحة، جامعة النيلين 2007، هدفت دراسته إلى التعرف على أثر الخصخصة على إدارة وتطوير المنتجات بالتطبيق على الشركات الأُردنية التي تم خصخصتها مقارنة مع الشركات التي لم يتم خصخصتها قد اظهرت نتائج الدراسة أن هناك اختلاف بينهما، أنَ الشركات التي تم خصخصتها أكثر تركيز على ممارسة جميع الوظائف والاعمال بتخطيط المنتجات الجديدة مقارنه بتلك الشركات العامة. اختتمت الدراسة بتوصيات منها ضرورة التوسع في وسائل جمع المعلومات والأفكار لتطوير المنتجات، الاهتمام بتحليل الوضع المتعلق بالشركات المنافسة والمتغيرات المتعلقة بالسوق الخارجي، أما الدراسة الحالية تتناول موضوع الخصخصة وأثره على العمالة التي تم الاستغناء عنها.

2.دراسة بعنوان الشركة السودانية للاتصالات في ظل سياسة الخصخصة، إعداد الطالب علي أبو البشر علي جامعة الخرطوم، 2006، تمثلت مشكلة البحث في محاولة الاستقصاء هل فعلا نجحت الخصخصة في تحقيق أهداف الخصخصة، ذلك من خلال دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة(سود اتل)، تمثلت أهداف البحث في التعريف بمفهوم الخصخصة وأساليبها ودوافعها، أهم المشاكل التي تواجه تطبيق سياسة الخصخصة، يهدف البحث إلى تقييم تجربة الخصخصة في السودان في الفترة من 2002-2010 مستخدماً المنهج الوصفي في التحليل بالاعتماد علي المصادر الثانوية، تم وضع عدد من الفروض تمثلت في إنَ الخصخصة تؤثر إيجابيا على كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، توصلت الدراسة لعدت نتائج منها إنَ الخصخصة أدت لنقصان العمالة بشركة سود اتل، من أهم توصيات الدراسة العمل على تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية والتوعية بأهمية ذلك لدوره الفاعل في توسيع قاعدة الملكية وإنجاح عملية الخصخصة ومواصلة التقليل في نصيب الحكومة في شركة سُوداتل ولتخيف الأثر السالب للخصخصة على العمالة، يوصي الباحث بتفعيل دور صندوق دعم المتأثرين بالخصخصة خصوصا فيما يتعلق بدفع تعويضات العمال وبرامج التدريب للعمالة التي تم الاستغناء عنها، إعطاء الأولوية لموظفي وعمال الشركة المراد خصخصتها لشراء هذه الشركة، أو اقتراح نسبة لمساهمتهم في رأس مال الشركة. ركزت الدراسة السابقة على الاستقصاء حول مدي نجاح الخصخصة في تحقيق أهدافها من خلال دراسة حالة الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سُوداتل) وتقييم تجربة الخصخصة فيها، أما الدراسة الحالية ركزت على أثر الخصخصة على العمالة التي تم الاستغناء عنها نتيجة خصخصة المؤسسة العامة.

3.دراسة بعنوان تقييم تجربة الخصخصة في السودان، إعداد الطالبة شيراز عبد العزيز مصطفي، 2014، هدف البحث إلى تقييم تجربة الخصخصة في السودان في الفترة من (2002-2010م)، تمثلت الفروض في إنَ الخصخصة تؤثر إيجابيا على كل من الاستثمارات المحلية والأجنبية، إيرادات الدولة، توسيع دائرة الملكية وزيادة حجم العمالة، وقد تم إثبات جميع هذه الفرضيات عدا الفرضية الأخيرة حيث أوضحت دراسة الحالة إنَ الخصخصة أدت لنقصان العمالة بشركة سُوداتل، تمت التوصية بالعديد من التوصيات من أهمها العمل على تطوير سوق الخرطوم للأوراق المالية والتوعية بأهميته وذلك لدوره الفاعل في توسيع قاعدة الملكية وإنجاح عملية الخصخصة ومواصلة التقليل في نصيب الحكومة في شركة سُوداتل، للتخفيف من الأثر السالب للخصخصة على العمالة نوصى بتفعيل دور صندوق دعم المتأثرين بالخصخصة خصوصا فيما يتعلق بدفع تعويضات العمالة وبرامج التدريب للعمالة التي تم الاستغناء عنها.

4.دراسة بعنوان أثر الخصخصة علي مؤسسات القطاع العام دراسة حالة مصنع البصل كسلا، إعداد الطالبة عفاف محمد على، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2006، تمثلت مشكلة الدراسة في أن تدهور مؤسسات القطاع العام أدي إلى زيادة العبء على ميزانية الدولة لتغطية العجز المالي للمؤسسات الخاسرة فيها مما أجبر الدولة إلى اللجوء لسياسة الخصخصة كمحاولة لمعالجة تدهور الأداء، يهدف البحث إلى تغطية عملية الخصخصة في الدول النامية، استخدم المنهج الوصفي التحليلي، توصل لنتائج منها أنَ خصخصة الشركة كان لها الأثر الإيجابي علي الإدارة لإتباع سياسة تغيير البناء التنظيمي، من توصيات الدراسة أهمية العمل علي دراسة الفئات المستبعدة وتأهيلهم. ركزت الدراسة السابقة على إيجابيات وسلبيات الخصخصة على المؤسسات العامة وأهمية السياسة التنظيمية وتغير هيكلتها، أما الدراسة الحالية ركزت على أثر الخصخصة على العمالة التي تم الاستغناء عنها نتيجة خصخصة المؤسسة العامة.

5.دراسة بعنوان أثر الخصخصة على قطاع المصارف، دراسة حالة البنك العقاري للفترة من 1998-2007،إعداد الطالب على احمد الأمين، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،2008، تمثلت مشكلة البحث في الوقوف على بعض الجوانب الاقتصادية لآثار الخصخصة من خلال دراسة الأداء الاقتصادي اعتمادا على تحليل بعض المؤشرات، هدف البحث للتعرف على تجربة الخصخصة في السودان من حيث الأهداف والمنهجية التي تم إتباعها في تصنيف المنشأة وإعدادها للتصرف فيها، الآليات التي تم إتباعها ومدي فعاليتها، التعرف علي مدي نجاح هذه التجربة في البنك العقاري والوقوف على أداء البنك في الجوانب المالية، تبني البحث عدة فروض من أهمها، أدت سياسة الخصخصة إلى تجويد الأداء المالي للبنك العقاري من حيث الإيرادات، الأرباح، حجم التمويل، رأس المال)، من النتائج أثرت خصخصة البنك سلباً علي امتيازات الموظفين، ساهمت عملية التحول في تحسين الأداء المالي للبنك من حيث رأس المال- الإيرادات، الأرباح، الودائع. ركزت الدراسة السابقة على الأهداف والمنهجية التي تم إتباعها في تصنيف المنشأة وإعدادها للتصرف فيها، الآيات التي تم إتباعها ومدي فعاليتها والتعرف على مدي نجاح هذه التجربة في البنك العقاري والوقوف على أداء البنك في الجوانب المالية، أما الدراسة الحالية

ركزت على أثر الخصخصة على العمالة التي تم الاستغناء عنها نتيجة خصخصة المؤسسة العامة.

6.دراسة بعنوان أثر الخصخصة على العمالة في جمهورية السودان، إعداد يوسف الفكي عبد الكريم حسين جامعة سنار2006، تكمن مشكلة البحث في إنَ التأثير السلبي لسياسة الخصخصة على العمالة يُؤدي إلى عواقب سياسية داخلية تنبع عن اضطرابات كثيرة، من فروض البحث من الممكن أن يكون للخصخصة تأثير حيادي أو إيجابي على العمالة إذا صاحبتها سياسة عمالية، أن أثر الخصخصة على العمالة في اغلب الدول النامية ومنها جمهورية السودان سلبي، أمَا الدراسة الحالية تتناول موضوع الخصخصة وأثره على العمالة التي تم الاستغناء عنها.

الإطار النظري:

برزت سياسة الخصخصة أو عملية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص كإحدى الوسائل المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام، الهدف الرئيسي للخصخصة هو تخفيف الأعباء المالية للدولة، إضافة إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية من خلال الاعتماد الأكبر على القطاع الخاص في عملية التنمية، قد تختلف ترتيب الاولويات بالنسبة لأهداف الخصخصة، فقد تكون وسيلة للانتقال من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، قد تكون وسيلة لتخفيض الديون الخارجية أو لتوسيع قاعدة الملكية أو لانسحاب الدولة من بعض النشاطات الاقتصادية، لكن الافتراض الرئيسي الذى تبنى عليه الخصخصة هو تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص الذى سيؤدى إلى تحسن أداء المؤسسات العامة ورفع كفاءتها، مما يعنى إنَ القطاع الخاص يتميز بكفاءة أكبر من القطاع العام.

تعريف الخصخصة(مصطفى حسين أحمد، 2001):

أشارت الكتابات الاقتصادية التي عالجت الخصخصة إلى أكثر من مُسمى. فقد قيل "الخصخصة" أو "التخصيص" أو "التحول إلى القطاع الخاص، جميعها مفردات تُفيد حالة انتقال الملكية من المؤسسات الحكومية (ما يُسمى بالقطاع العام) إلى القطاع الخاص. كما تُشير الخصخصة على النطاق الأوسع إلى إدخال قوى السوق وآليات العرض والطلب والمنافسة إلى اقتصاد الدولة. فعرَّفها دونالد ستون "أي تحويل للملكية أو الإدارة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بشرط أن تتحقق السيطرة الكاملة للقطاع الخاص، والتي لا تتحقق في الغالب إلاّ بالانتقال الفعلي لملكية الأغلبية إلى القطاع الخاص، على العكس من ذلك يُعرف" راما ندام 1989) بأنها "سلسلة متصلة عريضة من الإجراءات تمتد بين إلغاء التأميم، من ناحية نظام السّوق، من الناحية الأخرى". ويصف الخصخصة بأنها مدى تدخل عمليات المشروع العام داخل نظام قوى السوق، بما فيها التحرير والخروج عن اللوائح الحكومية فيما ذهب" لي كوان "إلى أنَها "تحويل أو نقل أي نشاط أو تنظيم أي وظيفة من قطاع الأعمال العام إلى النشاط الاقتصادي الخاص". ويتفق هذا التعريف مع المفهوم الذي قدمه" حسين عمر "للخصخصة بوصفها "تحويل الاقتصاد المصري إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بدرجة كبيرة، ذلك عن طريق بيع الأصول والوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة، كلاً أو جزءاً، لقطاع الأعمال العام، إمَا بشكلٍ مباشر أو عن طريق طرح أسهم الشركة للبيع في الأسواق المالية(حسين عمر أحمد، 1997).

بناءً على ما سبق، يمكن تعريف الخصخصة بشكل أكثر تحديداً بوصفها مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التي تكفل نقل ملكية وإدارة المشاريع العامة أو المشتركة إلى القطاع الخاص، من أجل تحقيق التنمية بالاعتماد على حرية المنافسة، وتشجيع
المبادرات الفردية، وتعبئة موارد القطاع الخاص، وإصلاح الجهاز الإداري للدولة، وتبسيط الإجراءات الحكومية.

التعريف الأوسع والضيق للخصخصة(نبيل مرزوق،1999) من (الطيب محمد الطيب عبد الله، (1999)، ص424):

يمكن تعريف الخصخصة بمعناها الواسع على أنَها تحويل الموجودات أو الخدمات من القطاع العام الذي يحظى بالدعم الضريبي والسياسي إلى المبادرات الخاصة والأسواق التنافسية العاملة في القطاع الخاص.

في تعريف ضيق: تعني الخصخصة تحويل منشأة الأعمال من ملكية وإدارة القطاع العام إلى القطاع الخاص عن طريق بيع الأصول، أن تفوق القطاع الخاص على القطاع العام غدا أمراً غير خاضع للجدال والمناقشة، بل أصبح حكمة تقليدية، فالقطاع الخاص يعاقب المنشآت غير الكفؤة بسبب انخفاض أدائها، مما يجبر مالكيها أو مقدمي خدماتها على الاهتمام برغبات وطلبات العملاء وتوليد توجه متحرك من دون نهاية نحو تحقيق التميز، كل ذلك بدون بيروقراطية وروتينية القطاع العام ومكوناتها البطيئة.

مفهوم الخصخصة اقتصاديا(هاجر حسن على، 2002):

هناك رؤيتان لهذا المفهوم، رؤية كُلية ورؤية جُزئية. فالكلية تفترض أن هناك قيوداً بنيوية تحد من حجم القطاع العام وقدرته على التدخل، إنَ التحرك خارج تلك القيود غير قابل للاستمرار سوى لفترة قصيرة وتؤدي إلى الركود والانحدار. ويتردد هذا التبرير في حجج كل من اليمين واليسار، فاليمين يرى دائماً أن نفقات الدعم الحكومي تؤدي إلى فرض ضرائب قاسية، مما يخفض هوامش الربح ويثبط الاستثمارات الخاصة. يميل المنظور الاقتصادي لتصنيف مبادرات الخصخصة حسب ثلاث قيم رئيسية هي الملكية، والمنافسة، والربط بين المنفعة والثمن. فمن ناحية الملكية ينظر لعملية بيع الأصول والمؤسسات أنَه أكثر اساليب الخصخصة تطرفاً وأفضلها مادام سيؤدي إلى تخفيض العجز المالي للقطاع العام، وتقليص حجم الجهاز الحكومي، وتحويل عملية صنع القرار إلى فعاليات القطاع الخاص، التي يفترض أن تكون أكثر انسجاماً مع مؤشرات السوق، وتُعطي لعدد أكبر من الناس دوراً مادياً مباشراً في الارتقاء بالنمو الاقتصادي.

من ناحية المنافسة، فإن الاعتماد المتزايد على قوى المنافسة من دون تغيير للملكية مثلما يحدث عندما تتعاقد الحكومة مع متعهدين لتقديم الخدمات العامة لا يترك للقطاع العام إلا مسئولية وضع الأهداف وتعزيزها، ولكن مع اكتساب مزايا تطوير الكفاءة وتخفيض البيروقراطية. أما الربط بين الثمن والمنفعة مثلما يحدث عندما يجري تمويل الخدمات عن طريق فرض رسوم الاستخدام، أكثر من تمويلها عن طريق إيرادات الضريبة العامة مثل حق شركة ما بجباية رسوم الاستخدام ، أو جسر، أو مشروع ما بنته بنفسها لعدة سنوات، فمن المفترض أن يؤدي ذلك لتراجع التوسع الحكومي بشكل غير مباشر، الاعتماد على الخصخصة كخطوة مهمة في توسيع القطاع الخاص

ودوره في التنمية وستضمن الخصخصة استعمال الموارد النادرة في عملية الإنتاج التي تعطي أعلى مردود ممكن وذلك نتيجة اعتماد المنشآت الخاصة على الأسعار الحقيقية وتخفيض الكلفة وتحسين الجودة.

أهداف الخصخصة(أمل صديق عفيفي، 2003):

تهدف لرفع مستوى الكفاءة الاقتصادية لإدارة الأموال داخل الدولة، تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، توسيع قاعدة الملكية للأفراد، والحصول على زيادة في الإنتاج والتصدير وتحسين الجودة، توافر حصيلة لدى الدولة من بيع الوحدات العامة، تستطيع أن تواجه بها عجز الموازنة العامة.التغلب على عدم كفاءة نظم الرقابة والمحاسبة في الوحدات العامة.

فوائد الخصخصة(احمد ماهر رزق،1999):

1.توفير الحماية للقطاع الاقتصادي المحلي حتى لا يتعرض للعجز المالي، هذا يؤدي إلى الحفاظ على الحقوق المالية للأفراد.

2.تحقيق فائدة اقتصادية من المشروعات الجديدة المقدمة من القطاع الخاص والتي تهدف إلى التنمية الاقتصادية.

3.التقليل من الفجوة الاقتصادية بين العرض والطلب على المنتجات والسلع.

4.دعم التعاون الاقتصادي القائم بين القطاعين والذي من خلاله يتم تقليل نسبة احتكار الأرباح المالية.

5.تطوير الأداء الاقتصادي من خلال توفير الكفاءات الإنتاجية والتي تساهم بشكل كبير في دعم مستوى التطور الاقتصادي.

أشكال الخصخصة(نزار قنوع،2005، ص11):

الخصخصة الكاملة: تعني البيع الكلي للمشاريع العامة وتحويلها إلى الملكية والإدارة الخاصة، إضافة إلى بيع الدولة حقها كلياً لا يحق لها التدخل فيها مالياً أو إدارياً إلا من خلال دستور الدولة والذي يعني"هيكلة المؤسسات".

الخصخصة الجزئية: تعني نقل الملكية من القطاع العام للقطاع الخاص بشكل جزئي يصبح القطاع العام شريكا للقطاع الخاص،

تبقى الإدارة ضمن صلاحيات القطاع العام خاصة في المؤسسات التي تهم الدولة والشعب، والذي يعني "تنظيم القطاعات" ومن أبرز صورها عقود الإدارة، حيث تعهد الدولة لجهات خاصة ذات كفاءة مسؤولية إدارة كل أو بعض المشاريع العامة، وفقاً لقواعد العمل في السوق التنافسية .

الخصخصة المشروطة: تعني نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاصة بشرط يتم الاتفاق عليها من قبل الطرفين، ومن خلالها يتم ضمان حق الطرفين في الأمور المالية والإدارية عن طريق فرض بعض الشروط، والذي يعني " النقل الإداري.

فك ارتباط المشاريع العامة بالبيروقراطية الحكومية: من خلال إلغاء صور الرقابة الحكومية على الأنشطة الاقتصادية، والاعتماد بدرجة أكبر على قوى السوق وآلياته. ومن أبرز صورها

إلغاء سياسات التسعير الجبري، والاستغناء عن العمالة الفائضة بالمشاريع العامة، وترشيد الدعم الحكومي للمشاريع العامة، وتعديل التشريعات العمالية لتوائم التوجهات الجديدة .

أساليب الخصخصة(محمد هاشم عوض،1990، ص10) من (عادل رزق، 2010، ص281-282) من (حسين عمر، الجات والخصخصة، 2002):

خصخصة عن طريق إعادة هيكلة المؤسسات: تكون عن طريق تحويل مؤسسة معينة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ومثال ذلك أن تكون للدولة خطوط طيران أو مؤسسة لتنقيب واستخراج المعادن، فخصخصة المؤسسة تكون عن طريق تحويل المؤسسة إلى شركة مساهمة عامة مملوكة للحكومة، يتم بعد ذلك بيع أسهم الحكومة في تلك الشركة للقطاع الخاص. وبذلك تكون ملكية وإدارة المؤسسة انتقلت من القطاع العام إلى القطاع الخاص. يتم اللجوء لهذا النوع من الخصخصة لعدة أسباب، منها تفادي الترهل الإداري الذي يكون ظاهراً في المؤسسة مما يؤثر على نوع الخدمة أو السلعة التي تنتجها المؤسسة، تفادي الأعباء المادية الكبيرة التي تكون تفشت في المؤسسة نتيجة الفساد الإداري والتوظيف العشوائي والفائض عن الحاجة والذي يكون أساسه الواسطة والمحسوبية، وأخيراً عدم اكتراث القطاع العام (وافتقاره) لأُسس العمل التجاري بحيث تكون المؤسسة تحقق خسائر بدلاً من الأرباح.

خصخصة عن طريق تنظيم القطاع: يُعتمد هذا الأسلوب عندما يراد خصخصة قطاع كامل كالكهرباء والاتصالات والنقل أو جزء كبير من القطاع كالنقل البري أو البحري وتتم الخصخصة بتحرير القطاع المعني الذي كان محتكر في السابق من قبل القطاع العام. أن هذا التحرير لا يكون عشوائياً فالقطاع العام يقوم بإنشاء هيئة أو مؤسسة تنظيمية لمراقبة الأمور التنظيمية في القطاع المعني كهيئة تنظيم قطاع الاتصالات. وتتولى هذه الهيئة كافة الأمور التنظيمية المتعلقة بالقطاع المعني كإصدار الرخص للشركات العاملة في القطاع، تحديد التعرفة، تنظيم المنافسة بين الشركات في القطاع...الخ. وبعد إنشاء هذه الهيئة يحرر القطاع أمام الشركات الخاصة بحيث يكون لها الحق بالتقدم للهيئة المعنية بطلبات ترخيص لإقامة مشاريع ضمن ذلك القطاع. ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الخصخصة لعدة أسباب، منها رفع نوعية الأداء، وسرعة الخدمة المعينة في القطاع المعني، وتطوير القطاع بشكل كامل. فقد تكون الحكومة غير قادرة على الاستثمار في البنية التحتية أو التكنولوجيا المطلوبة لتطوير القطاع، فتنسحب من هذا القطاع لتقوم بدور المنظم بينما تترك للشركات المختلفة مهمة التطوير. فالمنافسة بين مختلف الشركات في القطاع تقتضي رفع مستوى الخدمة عن طريق الاستثمار المباشر في البنية التحتية وموارد التكنولوجيا. وتكون أرباح الحكومة من هذا النوع من الخصخصة بشكل حصة مقتطعة من أرباح الشركات العاملة في القطاع المعني، بحيث تشتمل عادة الرخصة الممنوحة لأي شركة عاملة في القطاع على شرط يتم بموجبة اقتطاع نسبة من أرباح الشركة للحكومة

خصخصة عن طريق نقل الإدارة: يُعتمد هذا الأسلوب من الخصخصة لنفس الأسباب المنصوص عليها في الفقرة السابقة إلا أنَه يتم تبنيه عندما يكون للحكومة مشروع كبير يحتاج لموارد مالية ضخمة لا تستطيع الحكومة توفيرها كتوسعة مطار معين أو إنشاء سكة حديد .فيتم تنفيذ هذا المشروع عن طريق إعطاء شركة خاصة (عادة بموجب عطاء) الحق ببناء وإدارة المشروع لمدة

معينة (ما بين 15-30 سنة) والاحتفاظ بمعظم الموارد المالية الناتجة عند إدارة المشروع .ويكون ربح الحكومة في هذا الأسلوب عبارة عن الرسم السنوي الذي تدفعه الشركة التي تدير المشروع للحكومة بالإضافة إلى أيلولة كافة التوسيعات، التحديثات، المباني والبنية التحتية إلى الحكومة بعد انقضاء عقد الإدارة.

التعاقد مع منشآت القطاع الخاص(صديق محمد عفيفي،1991، ص226):

يتضمن الأسلوب إتاحة المزايدة المفتوحة والتنافسية للحصول على العقود من الدولة الراغبة في التجديد الدوري، إلى جانب التدوين الدقيق لشروطها لكي تشتمل على لغة واضحة مصحوبة بالضمانات المناسبة، والرقابة الفاعلة للأداء، للتأكد من أنَ العقد سوف يتم تنفيذه كما هو متوقع إلى جانب العديد من المزايا والإيجابيات الأخرى.

التجيير: يعني خروج الدولة من النشاط الاقتصادي موضوع البحث، وترك الفرص لمنشآت القطاع الخاص لأن تؤدي دورها في تقديم السلع والخدمات، أي أن الدولة تتيح للمستفيدين من السلع والخدمات التي كانت تقدمها الدولة في السابق يختاروا الحصول عليها من مجهزين يعملون في القطاع الخاص وفي إطار المنافسة المفتوحة.

إهداء (أو بيع) موجودات مادية محددة (معدات أو مبان) إلى منشآت القطاع الخاص.

إصدار أوامر شراء: يتم تنفيذها في ميدان السوق، بدلاً من تقديم السلع والخدمات من قبل الجهاز الحكومي، مع إعطاء الحاصلين على هذه الأوامر الحق في ممارستها والحصول على السلع والخدمات من المنشآت الخاصة التي يختارونها.

إنهاء العمل بنظام "الدعم" وكل الإجراءات البيروقراطية والتعليمات المصاحبة لها، وتحرير النشاط الاقتصادي موضوع البحث باتجاه الإنتاج للسوق وليس للدولة.

الخصخصة في السودان(عبد الله اسماعيل ،1990):

يعتبر السودان من الدول العربية التي تبنت مؤخراً برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والذي يعتبر الخصخصة هي إحدى الوسائل لتنفيذه حيث يركز هذا البرنامج إلي تحقيق مجموعة الأهداف منها تحسين الوضع المالي للدولة بإزالة الأعباء المالية المترتبة علي دعم القطاع العام، تحديد وظائف الدولة في مجال تنظيم النشاط الاقتصادي العام عبر السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية اقتصار مساهمة الدولة علي إقامة مشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، التأكد من أهمية قوي السوق في تحديد الأسعار وكفاءته علي تعبئة الموارد الاقتصادية في السودان. انطلاقاً من المفهوم الواسع للخصخصة باعتبارها منهجية منظمة تهدف إلى إعادة توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص في إطار السياسات الكلية بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، قامت حكومة السودان بوضع إطار قانوني وفني يتم خلاله تنفيذ وتطبيق سياسة الخصخصة وذلك وفقاً لإصدار قانون التصرف في مرافق القطاع العام لسنة 1990م، إنشاء اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام وتحديد اختصاصاها وسلطاتها واللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام والأمانة العامة لها. إصدار لائحة تصفية مرافق القطاع العام لسنة 1992م. تكوين اللجان المتخصصة. إصدار قرار التصرف الخاص بكل مؤسسة من اللجنة العليا بعد الدراسة المتأنية .قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (1155) والذي أمن على توصيات

اللجنة العليا فيما يختص بالبرنامج الأول للخصخصة موافقة مجلس الوزراء الموقر على البرنامج الثلاثي للتصرف وفقاً لقراره بالرقم 518 بتاريخ 5 أكتوبر1997م، قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 389 بتاريخ 12 يوليو 2001، والخاص بالموافقة على مقترحات اللجنة العليا للتصرف في مرافق القطاع العام، فيما يختص بالمرحلة التالية من البرنامج الثلاثي للتصرف في مرافق القطاع العام .كما جاء تبني سياسة الخصخصة كإحدى موجهات المؤتمر القومي للإنقاذ الاقتصادي 2002 تهدف هذه السياسة إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وتحقيق التنمية والعدالة وإنشاء شركات مساهمة بنسبة 3.5 % وأخيراً الإيجار بنسبة 1.8% .

البرنامج الثاني :أجازه مجلس الوزراء في 5 أكتوبر 1997 م، وأشتمل على التصرف في 31 مرفق و20 مرفق آخر كان القرار هو الإبقاء عليها أو يستمر وضعها كما هو عليه ليكون مجموع البرنامج 51 مرفقاً.

البرنامج الثالث :تم إدراج المرافق التالية ليتم التصرف فيها خلال العام 2003 م وهي: شركة الخطوط الجوية السودانية، المؤسسة العامة للري والحفريات، الشركة الوطنية للطرق والجسور، شركة النيل للإسمنت ربك. هناك أنشطة من البرامج السابقة لا زالت مضمنة في البرنامج وهي فندق قصر الصداقة، النقل الميكانيكي، هيئة سكة حديد السودان، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، شركة أسمنت عطبرة.

الخطوط الجوية السودانية: من إحدى الشركات العريقة في العالم العربي وأفريقيا، بدأت سفرياتها بأسطول يتكون من أربعة طائرات

من الطراز دي هاف لاند (دوق) هي طائرات بريطانية صغيرة الحجم تسع ثمانية مقاعد وإضافة طائرات من نفس الطراز في 1952م وفي السنة الأولى بلغ ما نقله أسطولها الصغير 736 راكباً و543 كيلو غرام من البضائع المشحونة، في نفس العام ألحق بأسطولها تسع طائرات من طراز دوغلاس بسعة ثمانية وعشرين مقعدا ثم بدأت رحلاتها العالمية بتشغيل مشترك لطائرة من طراز فأكاونت فيكرز إلى لندن عبر القاهرة وأثينا وروما. في أوائل الستينات تم إضافة سبع طائرات فوكر27 للعمل على الخطوط الداخلية التي تشهد زحاما وعلى الخطوط الإقليمية. كانت محطات سودانير في ذلك الوقت الظهران والبحرين وجدة وعدن عبر اسمرة وأديس أبابا ونيروبي وعنبتي، نجمينا والقاهرة ومنها إلى بيروت وكانت تسير خطاً إلى الأقصر استمر لفترة بسيطة كانت طائرات دي هاف لاند كميت سي4 أول طائرة نفاثة انضمت لتخدم عملاء الشركة على الخطوط الدولية مثل خط لندن القاهرة بيروت.بعد توقف طائرات الكميت عالمياً عن الخدمة تم استبدالها في السبعينيات بأسطول حديث من طائرات بوينغ الأمريكية من طرازي بوينغ 707وبوينغ 737-200. ازداد عدد المحطات الدولية بين قارات العالم فشملت محطات في أفريقيا (أديس أبابا، كإنو نيروبي، لاغوس، اسمرة).أما محطات اسيا والشرق الأوسط (بيروت، بغداد، دمشق، القاهرة، صنعاء، جدة، الرياض، أبو ظبي، مسقط، الكويت). أوروبا (لندن، باريس، فرانكفورت، روما، آتينا(بدور أبوعـفان،1992، ص5).

في بداية التسعينيات تم تزويد الخطوط الجوية السودانية بأسطول من طائرات إيرباص الأوروبية. كانت طائرة ايرباص ايه 310 وإيرباص ايه 320أولي الطائرات التي انضمت

للخطوط الجوية السودانية. بعد سنوات قليلة انضمت الإيرباص ايه 300. وزاد عدد الوجهات بين القارات لتشمل إسطنبول، عمان بالأردن، الشارقة دبي، العين، الدوحة. كما تقوم الخطوط الجوية السودانية بتشغيل رحلات مجدولة أسبوعية من مطار بورتسودان الدولي الجديد إلي وجهات دولية مثل جدة والقاهرة يضم الأسطول الحالي للخطوط الجوية السودانية ثلاثة طائرات من إيرباص إيه 300 وطائرتان من طراز إيرباص إيه310 وطائرة من طراز إيرباص إي 320 انضمت مؤخرا للخدمة وخمسة طائرات من طراز فكورز 50 كما تمتلك طائرة من طراز بوينغ 707 مجهزة بهدف الشحن الجوي .يتم الاستعانة ببعض الطائرات المؤجرة عند الضرورة(صبري عجلان، 1999، ص5).

ظلت الخطوط الجوية السودانية إحدى أهم مؤسسات القطاع العام لإسهاماتها في ربط البلاد بالعالم طيلة نصف القرن الماضي، فقد أسهمت في فك الاختناقات في مجالات الأمن الغذائي والتواصل الداخلي، خاصة بعد تراجع خدمات السكك الحديدية وعدم وجود طرق مسفلتة تربط أطراف البلاد. وقد عانت سودانير في الثمانينات الأمَّرين بسبب التوجهات السياسية والنقص الحاد في الأسيرات كما أن الحظر الجوي الناجم عن قرار مجلس الأمن رقم 1070أسهم بصورة مباشرة في التدهور الذي أقعد الشركة وأصبحت عاجزة عن الايفاء بالتزاماتها نحو عامليها البالغ عددهم حوالي 2000 شخص.بدأت محاولة تحويل شركة الخطوط الجوية السودانية من قطاع عام إلى شركة مساهمة عامة في العام 1983 وفشلت تلك المحاولة تبعتها محاولة أخرى في العام 1987 عندما طرحت الدولة التقاعد الاختياري في المؤسسات الحكومية الذي يهدف إلى خفض العمالة بنسبة 30 %. ومن خلال هذه الإجراءات تقدمت أكثر من 289 شركة بعروض مختلفة إما بالمشاركة أو التمويل في ظل وصول إيرادات الشركة خلال العام 2001 إلى 118 مليون دولار وبلغت مصروفاتها 139 مليون دولار أي أن هنالك خسارة وعزت الأوساط الاقتصادية تلك الخسارة للحظر الاقتصادي الذي جعل سودانير تعاني من نقصٍ في الأسطول وقطع الغيار ظلت الشركة تتحصل عليها عبر وسائط مكلفة(شيراز عبد العزيز مصطفي،2014، ص25).

غير أن سودانير طبقت برنامج للإصلاح خلال العام 2002 دخلت بموجبه في عملية تمويل مع شركة إماراتية قابضة لشراء طائرتين ايرباص بمبلغ 40 مليون دولار عمل على تقليص خسائر الشركة التي لم تتجاوز الـ 9 ملايين دولار ولكن توقف التمويل كما توقفت صفقات أخرى لشراء إيجاري لطائرتين إيرباص بسبب العجز عن التسديد وازداد الأمر سوءاً بتوقف البوينج عن العمل. وكان قد أمن المجلس الوطني في وقتٍ سابقٍ على أهمية خصخصة شركة الخطوط الجوية السودانية لإيجاد ناقل وطني قوي يواجه تحديات العولمة. قررت الحكومة تحويل الشركة إلى مساهمة عامة تحتفظ فيها بنسبة 30 % من الأسهم وتطرح 21 % للقطاع الخاص الوطني ونسبة 49 % لشركاء استراتيجيين من المستثمرين الأجانب، قد كان القرار الوزاري رقم 45 الذي أصدره وزير المالية خلال العام 2004 وبناءً عليه تقرر إنهاء خدمة جميع العاملين بالشركة اعتباراً من نهاية أغسطس 2004 بإلغاء جميع الوظائف البالغة 2100 وظيفة تسلموا خطاباتهم في حين تسلم حوالي 350 من العاملين من جميع الأقسام خطابات أخرى بمثابة دعوة للاستمرار في العمل ابتداءً من الأول من سبتمبر لذات العام بنفس مرتباتهم القديمة معفية من الضرائب

وجميع الاستقطاعات الأخرى, في حين تعهد رئيس مجلس الإدارة بتطوير الشركة الجديدة لتواكب المتغيرات العالمية والمحلية بجانب إعطاء أولوية لمساهمة القطاع الخاص وسوف تتنازل الحكومة عن أسهمها تدريجياً. وكانت شركة الخطوط الجوية السودانية، أعلنت عن خطة إسعافيه عاجلة لتأهيل أسطولها وتوفير الخدمات التي تمكنها من الإيفاء بالتزاماتها الوطنية. أن الخطة للأعوام 2005 -2009 تأتي في إطار استعداد الشركة لاستقبال شريك استراتيجي فاعل يسهم في إحداث نقلة نوعية في أداء الشركة، وكانت مجموعة عارف الكويتية شريكاً استراتيجياً للحصول على نسبة 49%من الأسهم و30% للحكومة ومتبقى 21 % لشركة الفيحاء وقته (اسماعيل عبد الرحمن صالح، 2002، ص65).

بداية الانهيار كانت في عام 1980م عندما توقف الدعم الحكومي للشركة، وما زاد الأمر سوءاً هو أن فرضت واشنطن عقوبات على السودان في 1993 وأدرجتها في قائمة الدول الراعية للإرهاب، مما اضطرها منذ ذلك الوقت إلى شراء الطائرات وقطع غيارها بطرق غير مباشرة وبسعر "أضعاف مضاعفة" من خلال السماسرة في الخليج، وكذلك استئجار الطائرات لتسيير رحلاتها.في عام 2007 طرحت الحكومة 70% من الشركة للمستثمرين، واستحوذت إحدى الشركات الكويتية (مجموعة عارف) على 49% من الشركة، وقد عادت الملكية إلى الحكومة في 2011، وأصبحت سودانير شركة سودانية 100%، وقامت بفض شراكتها بمجموعة عارف الكويتية. تملك سودانير حالياً مجموعة من الطائرات المعطلة هي طائرتين، إيرباص"A300" ، إيرباص "A320 "فكورز "50"، وتعمل فقط ضمن أسطول سودانير المملوك للشركة طائرة واحدة فكورز "50" مستخدمة للسفريات الداخلية. أنهت "شركة الخطوط الجوية السودانية" (سودانير)، بتوجيه من مجلس الوزراء ووزير النقل، خدمات جميع العاملين فيها، والبالغ عددهم 1500 عامل وموظف، فيما أبقت على 10% فقط منهم لتسيير مهام العمل، وذلك في إطار خصخصة وإعادة هيكلة الشركة. بسبب إفلاسها وتدني أداءها في السنوات الأخيرة، تعرضها لخسائر ومديونة. في محاولةٍ للتغلب على صعوبات في المعاملات المصرفية العالمية، واستيراد قطع الغيار الحيوية، منذ مطلع التسعينيات صدرت عدة قرارات أثرت في أداء سودانير، حتى وصلت إلى هذه الحالة، مع وجود محاولات الإصلاح لم تفلح في تقدّمها للأمام. أنَّ الشركة سلمت العاملين خطابات إنهاء الخدمة، تسلّمهم حقوقهم الفورية بواقع 14 شهراً للعامل المتزوج و10 أشهر لغير المتزوج أنَ العاملين كانوا يأملون في تعويضات بواقع 120 شهراً، وبانتظار حقوق إلغاء الوظائف(يوسف الفكي عبد الكريم حسين،2006).

تحليل الدراسة الميدانية: يتم ذلك من خلال عرض نتائج استمارة الاستبيان:

أولاً: البيانات الشخصية:

أ.**الجنس**: تبين أنَّ معظم عينة البحث من الذكور حيث بلغ عددهم 113 بنسبة 75.3% كان عدد الإناث 37بنسبة 24.7% .

ب.العمر: أظهرت الإحصائيات إنَّ النسبة الأكبر من أفراد عينة البحث تقع أعمارهم ما بين 40-20 سنة حيث بلغ عددهم 90 بنسبة 60%، تلتها الفئة العمرية 40 سنة وأكثر وعددهم 57 بنسبة 38%، أما 3 من أفراد العينة كان عمرهم أقل من 20 سنة بنسبة 2 %.

ج.المؤهل العلمي: أن غالبية أفراد العينة من الجامعيين حيث بلغ عددهم 82 بنسبة 54.7%، يليهم غير الجامعيين من حملة الشهادة السودانية والمعاهد الفنية الذين بلغ عددهم 53 بنسبة 35.3%، أما بقية أفراد العينة من حملة الشهادات العليا حيث بلغ عددهم 15 منهم 3 حملة الدكتوراه ما نسبته 2%، حملة الماجستير عددهم 12 بنسبة 8%.

د.عدد سنوات الخبرة حيث توزعت من 1-20 سنة، كانت النتائج **كما يلي:** 36.7%، 54.7%، 8.6% على التوالي لسنوات

(1-5)، (5-10)، (10فأكثر)، كانت أعلي نسبة خبرة هي للسنوات 5-10 بلغت 54.7%.

جدول (1) يبين مقياس صدق الاستبيان:

معامل الثبات	
عدد البنود	الفا كرو نباخ
9	.402

إحصائية إجمالي البنود				
رقم السؤال	مقياس إذا تم حذف البند	التباين إذا تم حذف البند	إجمالي ارتباط العنصر المصحح	معامل ثبات الفا كرو نباخ
الاول	23.97	24.240	.033	.426
الثاني	24.43	22.530	.160	.374
الثالث	24.10	23.059	.109	.397
الرابع	23.63	24.999	.016	.424
الخامس	23.90	21.059	.325	.307
السادس	24.10	20.783	.245	.334
السابع	24.67	19.678	.337	.287
الثامن	24.80	21.545	.194	.359
التاسع	25.07	24.685	.025	.424

تمكن الباحث من معرفة معامل الثبات بطريقة الالفا كرو نباخ SPSSباستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المكون من 9 بنود حيث معامل ثبات الاستبيان 0.402، تم استبعاد السؤال الأول والرابع والتاسع لأنه أكبر من معامل الثبات الالفا كرو نباخ

معامل الثبات	
عدد البنود	الفا كرو نباخ
6	.465

رقم السؤال	مقياس إذا تم حذف البند	التباين إذا تم حذف البند	إجمالي ارتباط العنصر المصحح	معامل ثبات الفا كرو نباخ
الثاني	15.10	16.921	.124	.455

.447	.123	16.806	14.77	الثالث
.376	.321	15.357	14.57	الخامس
.401	.262	14.806	14.77	السادس
.352	.342	14.023	15.33	السابع
.423	.226	15.292	15.47	التاسع

بعد أنً تم استبعاد السؤال الأول والرابع والتاسع أصبح معامل ثبات الالفا 0.465

السؤال الثاني: تحويل القطاع من العام للخاص يساعد الدولة علي توجيه جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة.

جدول (2): يبين أراء العينة حول إنَّ الخصخصة تساعد الدولة علي توجيه مواردها لأهداف اقتصادية

السؤال الثاني					
		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	53	35.3	35.3	35.3
	لا أوافق بشدة	14	09.3	09.3	44.6
	محايد	07	04.7	04.7	49.3
	أوافق	43	28.7	28.7	78.0
	أوافق بشدة	33	22.0	22.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يوضح الجدول (2) أنَّ 35.3% من أفراد العينة لا يوافقون على أنَّ تحويل القطاع من العام للخاص يساعد الدولة علي توجيه جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة، 9.3% لا أوافق بشدة، 4.7% محايد، 28.7 أوافق، 22.0% أوافق بشدة.

السؤال الثالث: إنَّ القطاع الخاص يقوم بتوفير التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية.

جدول (3) يوضح رأي العينة في ان القطاع الخاص يوفر التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية

السؤال الثالث					
		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	8	5.3	5.3	5.3
	لا أوافق بشدة	8	5.3	5.3	10.6
	محايد	10	6.7	6.7	17.3
	أوافق	55	36.7	36.7	54.0
	أوافق بشدة	69	46.0	46.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يبين الجدول(3) نسبة 5.3% من أفراد العينة غير موافقين على أنَّ القطاع الخاص يقوم بتوفير التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية، 5.3% لا أوافق بشدة،6.7 % محايد،36.7 % أوافق، 46.0% أوافق بشدة.

السؤال الخامس: اهتمام القطاع الخاص بالعمالة وتأهيلها يساهم في عملية التنمية الاقتصادية.

جدول (4) يعكس رأي أفراد العينة في اهتمام القطاع الخاص بتأهيل العمالة

السؤال الخامس					
		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	45	30.0	15.3	15.3
	لا أوافق بشدة	56	37.3	12.7	28.0
	محايد	07	04.7	04.7	32.7
	أوافق	23	15.3	30.0	62.7
	أوافق بشدة	19	12.7	37.3	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يتضح من الجدول(4) أن 30.0%لا يوافقون على إنَ القطاع الخاص يهتم بالعمالة وتأهيلها يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، 37.3% لا أوافق بشدة،4.7 % محايد، 15.3% أوافق، 12.7% أوافق بشدة.

السؤال السادس: رأي العينة في مساهمة الخصخصة في رفع معدلات البطالة.

جدول (5) يوضح رأي العينة في مساهمة الخصخصة في رفع معدلات البطالة

السؤال السادس					
		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	25	16.7	16.7	16.7
	لا أوافق بشدة	32	21.3	21.3	38.0
	محايد	17	11.3	11.3	49.3
	أوافق	31	20.7	20.7	70.0
	أوافق بشدة	45	30.0	30.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يتضح من الجدول (5) إن 16.7% لا يوافقون على إنَ الخصخصة تساهم في رفع معدلات البطالة نتيجة إبقاء القطاع الخاص الموظفين والأفراد ذوي الخبرة والكفاءة، 21.3 % لا أوافق بشدة، 11.3% محايد، 20.7% أوافق، 30.0% أوافق بشدة.

السؤال السابع: إنَ القطاع الخاص أكفاء من الدولة في إدارة قطاع العمالة.

جدول (6) يبين رأي أفراد العينة في كفاءة القطاع الخاص في إدارة العمالة

السؤال السابع

		التكرار	النسبة المئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
الموجود أو الصالح	لا أوافق	25	16.7	16.7	16.7
	لا أوافق بشدة	13	08.7	08.7	25.4
	محايد	11	07.3	07.3	32.7
	أوافق	65	43.3	43.3	76.0
	أوافق بشدة	36	24.0	24.0	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يتضح من الجدول (6) إن16.7% غير موافقين على إنَ القطاع الخاص أكفاء من الدولة في إدارة قطاع العمال، 8.7% لا أوافق بشدة، 7.3% محايد، 43.3% أوافق و24.0 أوافق بشدة.

السؤال الثامن: العمل في القطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من القطاع العام.

جدول (7) يوضح رأي أفراد العينة في تأهيل القطاع الخاص للعامل

السؤال الثامن					
		التكرار	نسبة مئوية	نسبة الموجود أو الصالح	النسبة التراكمية
نسبة الموجود أو الصالح	لا أوافق	23	15.3	15.3	15.3
	لا أوافق بشدة	17	11.3	11.3	26.6
	محايد	00	00.0	00.0	26.6
	أوافق	54	36.0	36.0	62.6
	أوافق بشدة	56	37.4	37.4	100.0
	Total	150	100.0	100.0	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية ،2018م

يوضح الجدول (7) ما نسبته 15.3% لا يوافقون على إنَّ العمل في القطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من القطاع العام، 11.3% لا أوافق بشدة، 00.0% محايد، 36.0% أوافق، 37.4% أوافق بشدة.

مناقشة النتائج:

إن سياسة الخصخصة من الموضوعات التي تنتهجها الدول لمعالجة الخلل بالقطاع العام، من خلال هذه الدراسة تم الوقوف على أثرها على العمالة في السودان، متناولا الدراسة من خلال عِدة فرضيات، فقد أثبتت نتائج الدراسة بأن 28.0% من حجم العينة يوافقون على أن تحويل القطاع من العام للخاص يساعد الدولة علي توجيه جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة. أما من حيث مساهمة القطاع الخاص في توفير التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية، فقد أيد 46.0% يوافقون بشدة. أما من حيث اهتمام القطاع الخاص بالعمالة وتأهيلها يساهم في عملية التنمية الاقتصادية، نجد أن 37.3% من حجم العينة لا يوافقون على ذلك، مما ينفي صحة الفرضية. كما نجد 16.7% لا يوافقون على إنَ الخصخصة تساهم في رفع معدلات البطالة نتيجة إبقاء القطاع الخاص الموظفين والأفراد ذوي الخبرة والكفاءة، أما النسبة الأكبر مُشكلة نسبة 30.0% من حجم العينة يوافقون بشدة علي زيادة نسبة معدلات البطالة نتيجة إتباع سياسة

الخصخصة، مشكلا الجانب السلبي لإتباع هذه السياسة، 43.3% يوافقون على إنَ القطاع الخاص أكفاء من الدولة في إدارة قطاع العمالة، مشكلا الجانب الإيجابي لإتباع هذه السياسة، كما أن 37.4% من العينة يوافقون بشدة علي أنَ العمل في القطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من القطاع العام، هذا يعكس المشكلة الأساسية للدراسة، فبالرغم من زيادة معدلات البطالة إلا إن للخصخصة جوانب إيجابية.

النتائج:

-إبقاء القطاع الخاص للموظفين والأفراد ذوي الخبرة والكفاءة بعد عملية الخصخصة يؤدي إلى رفع معدلات البطالة.

-الخصخصة تساعد الدولة بتركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية محددة.

-اهتمام القطاع الخاص بالعمالة وتأهيلها لا يؤدي إلى عملية التنمية الاقتصادية التي هي مسئولية القطاع العام.

-القطاع العام يوفر للعمالة معاش في نهاية الخدمة التي لا يوفرها لهم القطاع الخاص.

-القطاع العام يهدف إلى خدمة الوطن من أجل التنمية العامة، القطاع الخاص يهدف إلى تحقيق معدلات ربحية للأفراد.

-القطاع العام تكون عمالته من داخل القطر، بينما يعتمد القطاع الخاص كثيرا على العمالة الخارجية لضعف رواتبهم.

-أنَ القطاع الخاص أكفاء من الدولة في إدارة المؤسسات العامة ورفع كفاءتها الإنتاجية.

-العمل بالقطاع الخاص يؤهل العامل أكثر من العمل بالقطاع العام.

-يوفر القطاع الخاص التمويل الذاتي للمشروعات الحكومية.

التوصيات:

-العمل على حل مشكلة العمالة لاعتبارها المشكلة العامة للخصخصة.

-توفير استحقاقات العاملين وتعويضهم عند التخلص منهم.

-العمل على إحكام عملية الرقابة والمتابعة على المنشأة العامة التي تم خصخصتها للتأكد من فعالية الخصخصة.

-مراجعة هيكل الأجور وحقوق ما بعد الخدمة والمعاش حتى يصبح العمل ذو مردود جاذب.

-مراجعة سياسة التأمين الاجتماعي والصحي لأهميته على إنتاجية العمل مما يحسن من شروط العمل ويزيد من كفاءة القوى العاملة.

-تشجيع القطاع الخاص على انتهاج سياسة واضحة للتوظيف وذلك بتقديم خصومات ضريبية ومزايا استثمارية للمؤسسات الخاصة.

-على الجهات ذات الاختصاص تطبيق سياسة الخصخصة بالصورة الصحيحة بلا تسرع أو إهمال للجوانب الفنية وعمل الدراسات الكافية لتطبيقها حتى تتحقق النتائج المطلوبة

قائمة المراجع:

1.احمد ماهر(1999)، دليل المدير في الخصخصة. الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.

2.عفيفي، أمل صديق(2003)، الخصخصة في مصر توصيف وتقييم. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. مصر.

3.حسين عمر أحمد(1997)، الجات والخصخصة (الكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشرى والرفاهية). دار الكتاب الحديث القاهرة، مصر.
4.أحمد، مصطفى حسين(2001)، الخصخصة أفاق جديدة أمام القطاع الخاص، المركز الوطني للمعلومات، مجلة المعلومات، ع2، اليمن، ص23.
5.صبري عجلان(إيار1999م)، التخصصية، مجلة المصارف العربية، ع221، بيروت، لبنان. ص35.
6.نبيل مرزوق(1999)، الخصخصة وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية. ط1. دار الفكر للنشر، دمشق، سوريا. من (الطيب محمد الطيب عبد الله، (1999)، تقييم تجربة الاستخصاص في السودان، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ص424).
7.عفيفي، صديق محمد(1991)، التخصصية والإصلاح الاقتصادي المصري، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، مصر.
8.نزار قنوع(2005)، الخصخصة الاقتصادية الإيجابيات والسلبيات. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية م27، ع2، ص11.
9.هاجر حسن على(2001)، الخصخصة وأثرها على الإنتاجية دراسة حالة مدبغة الجزيرة. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد. جامعة الجزيرة. السودان.
10.عوض، محمد هاشم(1990)، الخصخصة وتجربة السودان. سمنار-مركز البحوث والدراسات الإنمائية، ورقه رقم 85، جامعة الخرطوم، السودان. من (عادل رزق، (2010). إدارة الأزمات المالية العالمية منظومة الإصلاح الإداري بين النظرية والتطبيق. ط1، مجموعة النيل العربية القاهرة. مصر. ص281-282) من (حسين عمر. (2002). الجات والخصخصة. دار الكتاب الحديث، القاهرة.
11.أبو عفان، بدور(1992)، الخصخصة في السودان الماضي والحاضر، سمنار-مركز البحوث والدراسات الإنمائية، الخرطوم، السودان.
12.صيري، عبدا لله إسماعيل(1990)، الدعوة المعاصرة إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص، ضمن ندوة القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
13.شومان عدنان(2001)، القطاع العام والانفتاح الاقتصادي، ضمن برنامج الثقافة الاقتصادية لجمعية العلوم الاقتصادية فرع حلب. كلية الاقتصاد. جامعة حلب، سوريا.
14.أبو فلاحة، إبراهيم عواد(2007)، أثر الخصخصة على إدارة وتطوير المنتجات بالتطبيق على الشركات الأردنية للاقطان، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
15.صالح، اسماعيل عبد الرحمن(2002)، تجربة الخصخصة في الدول النامية والسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أُمدرمان الإسلامية، السودان.
16.مصطفي، شيراز عبد العزيز(2014)، تقييم تجربة الخصخصة في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
17.حسين، يوسف الفكي عبد الكريم(2006)، أثر الخصخصة على العمالة في جمهورية السودان، ورقة بحثية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.
18.على، أبو البشر على(2006)، الشركة السودانية للاتصالات في ظل سياسة الخصخصة، رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، السودان.
19.محمد، عفاف على(2006)، أثر الخصخصة على مؤسسات القطاع العام دراسة حالة مصنع البصل كسلا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

20.الأمين، على احمد(2008)، أثر الخصخصة على قطاع المصارف، دراسة حالة البنك العقاري للفترة من 1998-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.
21.https://ar.wikipedia.org/wiki